منظمة العفو الدولية

بيان صحفي

رقم الوثيقة: IOR 63/004/2008
بتاريخ: 3 ديسمبر/كانون الأول 2008

المفوضية الأفريقية:
منظمة العفو الدولية ترحب بالقرار المتعلق بوقف تنفيذ عمليات الإعدام

ترحب منظمة العفو الدولية باعتماد المفوضية الأفريقية لحقوق الإنسان (المفوضية الأفريقية) في دورتها العادية الرابعة والأربعين التي عقدت في أبوجا بنيجيريا، قراراً يدعو الدول الأفريقية التي لا تزال تطبق عقوبة الإعدام إلى "احترام وقف تنفيذ أحكام الإعدام بهدف إلغاء عقوبة الإعدام نهائياً".

ويعتبر هذا القرار الذي اعتُمد بعد أيام من تصويت اللجنة الثالثة التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة على قرار مماثل بشأن وقف تنفيذ عمليات الإعدام، خطوة مهمة نحو جعل الاتحاد الأفريقي منطقة خالية كلياً من عقوبة الإعدام.

وأعرب القرار عن بواعث القلق بشأن عجز بعض الدول الأفريقية عن "تنفيذ قرارات الأمم المتحدة وقرار المفوضية الأفريقية لعام 1999 الذي دعا إلى وقف تنفيذ أحكام الإعدام"، وبشأن تطبيق "عقوبة الإعدام في ظروف لا تحترم الحق في المحاكمة العادلة المكفول بموجب الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب وغيره من المعايير الدولية ذات الصلة".

وباعتماد هذا القرار تكون المفوضية الأفريقية قد اتسقت مع الاتجاه العالمي لإلغاء عقوبة الإعدام، ودعمت دعوة الدول الأفريقية التي لا تزال تطبق هذه العقوبة إلى إظهار التزامها بمراعاة قرار وقف تنفيذ عمليات الإعدام كخطوة أولى على طريق الإلغاء التام للعقوبة. وتعتبر منظمة العفو الدولية أن قرار المفوضية الأفريقية يوفر أساساً صلباً لإجراءات الدول، فرادى أو مجتمعة، من أجل احترام وقف تنفيذ عمليات الإعدام بهدف الإلغاء النهائي لعقوبة الإعدام.

إن الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي التي لا تزال تطبق عقوبة الإعدام، وهي بوتسوانا وبوروندي والكاميرون وتشاد وجزر القمر والكونغو الديمقراطية ومصر وغينيا الإستوائية وإثيوبيا وغينيا وليسوتو وليبيا ونيجيريا وسيراليون والصومال والسودان وأوغندا وزمبابوي، يجب أن تتخذ خطوات فورية لتنفيذ القرار عن طريق إعلان وقف تنفيذ عمليات الإعدام.
وإتساقاً مع قرار المفوضية الأفريقية، فإن منظمة العفو الدولية تدعو الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي إلى تقديم الدعم التام للتصويت في الجلسة العامة للجمعية العامة للأمم المتحدة لصالح اعتماد قرار بوقف تنفيذ عمليات الإعدام، الذي يتوقع أن يتم خلال الأسبوع الذي يبدأ بتاريخ 15 ديسمبر/كانون الأول 2008.

وينبغي أن تقوم المفوضية الأفريقية بمراقبة منتظمة لتنفيذ القرار على المستويات الوطنية. كما يجب على الدول الأفريقية أن تدعم مجموعة العمل الخاصة بعقوبة الإعدام التابعة للمفوضية الأفريقية بشكل تام، وأن تشارك فيها وتتعاون معها من أجل الاضطلاع بصلاحياتها على نحو مؤثر وفعال. ويجب أن تنفذ جميع التوصيات التي تصدرها مجموعة العمل المذكورة.

خلفية

اعتمدت المفوضية الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب التي أُنشأت بموجب الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، في دورتها العادية الرابعة والأربعين التي عُقدت في الفترة 10-24 نوفمبر/تشرين الثاني 2008 في أبوجا، قراراً يدعو الدول الأطراف في الميثاق الأفريقي إلى مراعاة وقف تنفيذ عقوبة الإعدام. وأعاد القرار إلى الأذهان، من بين أمور أخرى، المادة 4 من الميثاق الأفريقي، التي تعترف بحق كل شخص في الحياة، والمادة 5(3) من الميثاق الأفريقي الخاص بحقوق الطفل ورفاهه، التي تكفل عدم تطبيق عقوبة الإعدام على الجرائم التي يرتكبها الأطفال.

كما أشارت المفوضية الأوروبية إلى أن 27 دولة طرف في الميثاق الأفريقي ألغت عقوبة الإعدام في القانون أو في الممارسة الواقعية، بينما لم تصادق على البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والمتعلق بإلغاء عقوبة الإعدام.

وطلب القرار من الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي التي لا تزال تطبق عقوبة الإعدام ما يلي: أ) التقيد التام بالتزاماتها بموجب الميثاق الأفريقي، وضمان تطبيق معايير المحاكمات العادلة على كل شخص يُتهم بارتكاب جرائم يعاقَب عليها بالإعدام. ب) وإذا لم تكن تلك الدول قد فعلت ذلك بعد، أن تصادق على البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية المتعلق بإلغاء عقوبة الإعدام. ج) أن تضمِّن في تقاريرها الدورية معلومات بشأن الخطوات التي تتخذها من أجل المضي قدماً نحو إلغاء عقوبة الإعدام في بلدانها. د) تقديم الدعم الكامل لمجموعة العمل الخاصة بعقوبة الإعدام التابعة للمفوضية الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب في عملها من أجل إلغاء عقوبة الإعدام في أفريقيا.

وكانت المفوضية الأوروبية في وقت سابق، وتحديداً في دورتها العادية السادسة والعشرين التي عُقدت في الفترة 12-15 نوفمبر/تشرين الثاني 1999 في كيغالي برواندا، قد اعتمدت القرار رقم: ACHPR/Res 42 (XXVI) الذي دعا الدول الأطراف في الميثاق الأفريقي إلى النظر في مراعاة وقف تنفيذ عقوبة الإعدام.
وقد شاركت منظمة العفو الدولية في دورة المفوضية الأفريقية وفي منتدى المنظمات غير الحكومية الذي سبق انعقاد الدورة في أبوجا، وقامت بجهود لكسب تأييد المفوضين، وعملت مع المنظمات غير الحكومية من أجل دعم الدعوة إلى وقف تنفيذ عمليات الإعدام.

إن منظمة العفو الدولية تعارض عقوبة الإعدام لأنها عقوبة لا رجعة عنها، ولأن ثمة احتمالاً بإعدام أبرياء، من رجال ونساء، في أي بلد لا يزال يطبق هذه العقوبة. فعقوبة الإعدام تعتبر تعسفية بطبيعتها، وتنطوي على تمييز ضد الفقراء أو المهمشين أو الذين

ينتمون إلى أقليات. وإن عدد الدول التي تنفذ عمليات إعدام في تناقص حاد. ففي عام 1989، نفذت عمليات إعدام في 100 دولة، بينما سجلت منظمة العفو الدولية في عام 2007 وقوع عمليات إعدام في 24 بلداً فقط.

انتهى/

وثيقة للتداول العام

****

للاطلاع على مزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بالمكتب الصحفي لمنظمة العفو الدولية في لندن بالمملكة المتحدة على الهاتف رقم: 5566 7413 20 44+ أو بالبريد الإلكتروني: press@amnesty.org أو على العنوان البريدي:
International Secretariat, Amnesty International, 1 Easton St., London WC1X 0DW, UK
أو زيارة موقعنا على الشبكة الدولية: www.amnesty.org